

أثر العولمة في مناهج العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا في الجزائر (مرحلة التعليم المتوسط)

أ. فاطمة الزهراء شطبيبي
(المدرسة العليا للأساندزه بوزريعة، الجزائر)

مقدمة:

إن حضارة القرن الواحد والعشرين تختلف في شكلها ومضمونها عن الحضارات السابقة، إذ أتت على مقومات لا سبق لها، مستمدّة من الثورة العلمية والتكنولوجية التي ميزت فكرة العولمة. وتولدت عنها إبداعات تكنولوجية شتى، خاصة في مجال الإعلام والاتصال بالـ“الرئيسية” (الحاسب الآلي)، الذي كان بمثابة مؤشر للدرجة التي وصلت إليها المعرفة البشرية. ويأتي هذا المقال ليعالج إشكالية العولمة وأثرها في مناهج العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا في الجزائر وكيف يمكن لهذه المنهاج أن تواجه تحدياتها. ولأجل ذلك ارتأينا تقسيم المقال إلى أربعة نقاط أساسية تمحور حول :

- 1- مفهوم العولمة .
 - 2- العولمة والثورة التكنولوجية .
 - 3- اتجاه الجزائر في تدريس العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا .
 - 4- أثر العولمة في مناهج العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا .
- تشير الدلائل والمعطيات الماثلة في الساحة الدولية المعاصرة، أنه تم ميلاد مجتمع جديد مختلف عن المجتمعات التي عرفتها البشرية سابقاً، بما يشهده من شركات متعددة الجنسيات بدل الشركات العامة، والأسوق المتعددة بدل السوق الواحد . وعرف انتشاراً واسعاً لشبكة المعلومات (الإنترنت)، وأخذ العلم والمعرفة مكان رأس المال، وأصبح الإنسان المعاصر قادراً على بلوغ أقصى أنحاء المعمورة، وفتح آفاق الكتب، والإطلاع على أحدث الابتكارات، لاستقاء كل ما يرضي فضوله العلمي من معارف ومعلومات، وهو جالس في مكتبه.

لذلك حق القول أن العصر الحديث هو عصر العلوم والثورات العلمية، كما حق وصف عالم اليوم بالقرية الكونية الصغيرة، التي لا يمكن الفصل بين مجتمعاتها بسبب زوال الحدود فيما بينها والتاثير بعضها البعض، فالحدث في مجتمع ما يلقي بضلاله على بقية المجتمعات مهما كان موقعها الجغرافي. وهذا الاندماج الملاحظ بين مختلف دول العالم، يربطه (Bernard Cassen، 1997) باندماج ثلاث منظومات رئيسية في حياتنا الاجتماعية والدولية الراهنة:

- المنظومة الأولى: هي المنظومة المالية، حيث أنها نعيش اليوم اقتصاد سوق واحدة لرأس المال، وبورصة عالمية واحدة، على الرغم من تعدد مراكز نشاطها.

- المنظومة الثانية: هي المنظومة الإعلامية والاتصالية. حيث أن سكان المعمورة اليوم يشاهدون نفس البرامج التلفزيونية، في نفس القنوات بواسطة الهوائيات، معنى أن جمهور اليوم أصبح "جمهورا عاليا".

- المنظومة الثالثة: هي المنظومة المعلوماتية وتجسد بشكل واضح في شبكة المعلومات التي تتفرع في مختلف أنحاء العالم وتحاطب كل الثقافات واللغات والأديان، لكن من مصدر ث واحد تحكم فيه الدول الرائدة في هذا المجال على رأسها (لو. م. أ) دون أن تأبه بالحدود السياسية والخصوصيات الثقافية.

مفهوم العولمة :

إذا كان مصطلح العولمة في الدول الغربية لا يطرح بشكل حاد باعتبار أن الغرب هو الذي أطلق تلك التسمية، فإنه على العكس من ذلك في الدول العربية، حيث لاقى اهتماما كبيرا وتضاربا في التسميات والتعريف المقدمة له. فمنذ ظهور مصطلح العولمة الذي يقابلها بالإنجليزية (Globalization) قدمن له بالعربية عدة مرادفات مثل: الكونية، الكوكبية، الجبوالية، الشمولية، الأمركة، التغريب.

ولم يوضع إلى يومنا هذا مصطلح واحد ودقيق متافق عليه من طرف المفكرين العرب يقابل كلمة "عولمة". وقد يعود ذلك إلى كون مصطلح العولمة حديث الظهور في الأدبيات السياسية والاقتصادية والثقافية، أو إلى اختلاف منظور الباحث للكلمة والدور المقدم لها.

ويتجلى ذلك واضحاً من خلال ما أدى به "د. محمد حافظ دباب" : إذ يرى أن مفهوم العولمة "يشير الجدل عندما يتم التفريق بين العولمة كواقع (Globalization) وكأيديولوجينا (Globalism)، حيث تدل الأولى على الدينامية العالمية للظاهرة، بينما تدل الثانية على الدينامية الذاتية للمجتمع" (د. محمد حسين أبو العلا).

ومهما اختلفت الآراء حول كلمة العولمة، فالتأكيد أنها تعني تعميم الشيء أو توسيع دائرته ليشمل الكل.

ولعل أحسن تعريف للعولمة يبرز هذه التباينات في الآراء ما يذكره "د. جلال أمين" : أن "العولمة ظاهرة متعددة الجوانب، تشمل تسارع معدل التجارة الدولية وتدفق العمالة ورأس المال والتكنولوجيا، فضلاً عن تسارع معدل انتقال الأفكار وأنماط الحياة، ويختلف أثر هذه الجوانب في التنمية البشرية". (د. جلال أمين، 1999).

يتضح من التعريف إذن أن "د. جلال أمين" ينسب العولمة إلى الارتفاع المذهل في مجال التبادل التجاري بين مختلف دول العالم والانتقال الخيالي لليد العاملة بصفة شرعية أو غير شرعية عبر الحدود وكذا الانتقال الكبير لرؤوس الأموال والتكنولوجيا بالإضافة إلى الانتقال الخزافي للمعلومة بما تحمله من أفكار وأنماط حياة، كما يرى أن كل هذا وغيره يؤثر بشكل كبير في جوانب مختلفة من التنمية البشرية.

أما إذا قرأت تعريفات كل من "السيد ياسين، 1995" و"عصام نور، 2002" و"جلال الشافعي، 2002" وأخرون للعولمة نجدها تحوم حول النقاط التالية :

١- كون العولمة ظاهرة رأسمالية بقناع جديد، بدليل أن المعطيات المختلفة التي جاءت بها تتفق مع النظام الرأسمالي في فلسنته وتوجهاته وقيمه.

٢- أن الظاهرة تعني دمج العالم في منظومة واحدة لتحويله إلى كيان موحد.

٣- أن العولمة وجه آخر للاستعمار يعتمد على الجانب المعلوماتي والتكنولوجي لفرض ثقافة موحدة على المستضعفين في العالم.

٤- للعولمة آليات مأكورة تعمل بمحاجتها على الهيمنة الاقتصادية والثقافية على العالم كله، وتحل كل ما هو غير أمريكي عدوا لها، يجبر مواجهته والقضاء عليه، أو جعله يتآكل مع العولمة بغض النظر عن بلدته أو ديناته.

٥- تقضي العولمة على الخصوصية الثقافية من خلال نشرها لنموذج ثقافي واحد تفرضه على العالم وذلك بسيطرتها على مختلف وسائل الإعلام. كل هذا وغيره خلق تعقيداً على المستوى العالمي أدى إلى رفض العولمة والتخوف منها حتى من الجانب الأوروبي وإن كان بدرجة أقل من الطرف العربي، بدليل ما جاء في أقوال بعض الباحثين أمثل الفرنسي "جون بيار وارنييه Jean Pierre Warnier" في كتابه "La mondialisation de la Culture".

الذي تحدث فيه عن عولمة الثقافة كونها "وسيلة لتضييع الهويات الخاصة، ولهذا ينضل بعضهم من أجل الاحفاظ بالخصوصية إلى درجة استعمال العنف" (Warnier, 1999). إلا أن هذا القول يتنافى مع ما جاء به معظم علماء الغرب الذين حاولوا جاهدين إثبات واقع التوجه العالمي كمسلمة فيشير (Martin Wolf) أن: "العولمة عملية تحرر تاريخية تحطم قيود الدولة القومية التي أسرت أهلها وقتاً طويلاً، وترمي بهم في الأفق الواسع للإنسانية المتحررة، ومن نظام التخطيط الصارم إلى نظام السوق الحرة، ومن الولاء لثقافة ضيقة ومتغيرة إلى ثقافة عالمية واحدة، يتساوى فيها الناس والأمم جميعاً وتحرر من التعصب لأيديولوجيا معينة إلى الانفتاح على مختلف الأفكار، وتحرر من كل صور اللاعقلانية الناتجة عن التحيز المسبق لامة أو دين أو أيديولوجية بعينها إلى عقلانية العلم وحياد الثقافة" (حامد عمار، 2000).

وهو بهذا التعريف يعتبر أن الخصوصية سواء أكانت اجتماعية، ثقافية، اقتصادية أو دينية تعتبر قيداً يجب كسره، وأن المبادئ، والتقاليد، والدين هي سجن للبشرية وعليها التحرر منها، وأن التنوع الفكري والقيم الروحية خرافات يجب التخلص منها للدخول في نموذج الإنسان العالمي.

العولمة والثورة التكنولوجية:

لقد عرفت التكنولوجيا طريقها لحياة الإنسان منذ الآف السنين، وبالتحديد منذ أن استغل الإنسان خامات الطبيعة لصنع الوسائل التي يحتاجها لصد الأذى عن نفسه وتوفير ما يحتاجه من الغذاء والملابس والمسكن وتواصلت منذ ذلك الحين عطاءات الإنسان وإبداعاته في المجال التكنولوجي إلى أن بلغ هذا العطاء ذروته بتقدم العلم، حيث أصبحت المعلومات العلمية مكونات أساسية للتكنولوجيا،

كما ساهمت هذه الأخيرة في تقدم العلم. لذلك يجدر بنا في هذا المقام أن نلقي الضوء على مفهوم التكنولوجيا، وتوضيح العلاقة بينها وبين العلم. فالتكنولوجيا مثلاً يراها "كمال الدين عبد الغني المرسي": "هي التطبيقات العلمية لما تفرزه النظريات العلمية وتطبيق الخبرات المكتسبة في تطوير عمليات الإنتاج والخدمات" (د. عبد الغني المرسي، ٢٠٠٥)، أو كما يقدمها د. شير الكلوب: "هي العلم الذي يهتم بتحسين الأداء والممارسة والصياغة أثناء التطبيق العلمي" (د. بشير الكلوب، ١٩٩٣). وتعرّفها د. بشينة حسين عماره: "التكنولوجيا هي مجموعة المعرفة والمهارات المستخدمة لإنتاج السلع والخدمات وتسويقها، وتوزيعها. ومن هنا تعرف التكنولوجيا بأنها نسق معرفي وسط بين العلم من ناحية وتطبيقاته في الصناعة والحياة العملية من ناحية أخرى" (د. بشينة حسين عماره، ٢٠٠٠)، فالتعريفات السابقة إذن اتفقت في ظرفها للتكنولوجيا واعتبرتها دراسة لكيفية تسخير المعرفة العلمية لاستخدام العملي، قصد توفير ما هو ضروري لمعيشة الإنسان ورفاهيته. أما العلم فيقصد به "المعرفة والدرأة وإدراك الشيء على حقيقته ومعرفة الحقائق المتصلة به" (د. حسين بشير محمود، ١٩٩٣).

فالعلاقة إذن بين العلم والتكنولوجيا هي علاقة تكامل، إذ يعمل العلم على تقصي الحقائق وبلغ المعرفة بينما تقوم التكنولوجيا بتطبيق هذه المكتسبات المعرفية من أجل تصنيع أشياء ذات منفعة للإنسانية، والوصول إلى أفضل الأساليب لحل المشكلات وسد الحاجات وتوفير راحة الإنسان.

كل هذا الاجتهد والبحث حيث ثُبتَّ عما هو أفضل وأرقى، جعل العالم يشهد في النصف الثاني من القرن العشرين ثلاًث ثورات، غيرت مجرى التاريخ وشكل العالم، حيث أنها قارت مختلف أركان العالم نحو بعضها البعض بخطى سريعة، وتمثلت هذه الثورات في:

- ثورة العلم والتكنولوجيا، والاسع المذهل لشبكة المعلومات (الإنترنت).
 - ثورة المواصلات التي تكاد تلغى بعد المكانى.
 - ثورة الاتصالات بالفضائيات التي تكاد تلغى البعد الزمني والمكاني.
- وبدأ العمل الدولي المشترك بزعامة (الو. م. أ) على تفعيل هذه الثورات

وتوظيفها بما يخدم مصالح هذه الدول، فدخل العالم في فضاء معلوماتي جديد زاخر بالمعلومات والتحديات، عرف "بعصر المعلومات وثورة الاتصالات". وعرف العالم نوعاً جديداً من الحروب لم يسبق له وأن واجهها من قبل، بعيداً عن السلاح والطائرات، وهي حرب المعلومات والاتصالات والجينات واقتصاديات السرعة. وهي التكنولوجيا التي خصّتها "د. بشينة حسين عمارة" باسم "التكنولوجيا العالمية" ووصفتها بأنها "الإستخدامات العلمية للمعلومات والبحوث العلمية الخاصة في مجال الإلكترونيات الدقيقة والكمبيوتر لإنتاج أجهزة وألات تعتمد على هذه البحوث، ويمكن القول أن التكنولوجيا العالمية هي كل الاختراعات التي تعتمد على الإلكترونيات والكمبيوتر" (د. بشينة حسين عمارة، مرجع سابق).

كما بُرِزَتْ تكنولوجيا الحياة التي أحدثت ثورة في المادة الحية، سواء كانت حيوانية أو نباتية. وتم استغلال اكتشاف القرن العشرين وهو الحمض النووي (ADN) الذي اعتُبر شفرة الحياة، فكان فكها حلّاً للكثير من الألغاز المرتبطة بالكائن الحي. وأصبح الإنسان قادراً على استنساخ الكائنات الحية والتغيير في شكلها والتحكم في نموها، فتمكن بذلك من التحكم في هذا التطور الخلقي، والسيطرة عليه بوعيه وإرادته.

لأجل كل هذا وغيره حق القول أن المجتمع الحالي يقوم على مزيج من التطور العلمي والتكنولوجي اللذان أعطيا طاقة ضخمة لعجلة التقدم والتطور، وهو ما جعلها تتحرك بسرعة فائقة، وتفرض قوانينها على من أراد اللحاق بها. ومن أهم هذه القوانين: "تكوين إنسان جديد على مستوى عال من التعليم والتدريب والقدرة على التحول من مهنة إلى أخرى، والتخاذل القرار على خط الإنتاج مباشرة" (د. بشينة حسين عمارة، مرجع سابق)، وليس انتظار الحلول من الغير مثلما كان معمول به سابقاً.

وهو ما يفسر اهتمام مفكرينا وساستنا بالتعليم، وبإصلاح منظومته التربوية التعليمية التي أبدت وعيها غير مسبوق بالفيزياء والتكنولوجيا بإدراجها مادة "العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا" في مختلف مراحل التعليم، أملاً في تكوين المتعلم قادر على إجراء الممارسات الواقعية ل مختلف نشاطات الحياة التي تؤدي إلى

تغير وتطوير الحياة نحو الأفضل، لاجتياز الهوة المعرفية والتكنولوجية التي تفصلنا عن الركب واكتشاف السبيل الأنفع والأقصر لإنتاج العلم والمعرفة.

اتجاه الجزائر في تعليم العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا:

لقد شعر المسؤولون الجزائريون بالوضعية المزرية التي آتت إليها المدرسة الجزائرية غداة الاستقلال، وخطورة التبعية في المجال العلمي والتعليمي، لذلك أخذوا على عاتقهم مهمة صعبة تمثلت في تطوير قدرات المدرسة الجزائرية وإقرار مبدأ حق التعليم لكل جزائري، وتوفير الإمكانيات الالزمة، مادية كانت أو بشرية لترسيخ هذا المبدأ. كما تم التركيز أيضا على مبدأين أساسين لكل تطور علمي وهما:

إعادة مكانة اللغة العربية في المدرسة الجزائرية، أي إقرار مبدأ تعريب التعليم، وكذا نهج طريق العلم والتكنولوجيا. فكانت إصلاحات ١٩٧٦ التي تولدت عنها المدرسة الأساسية، وعرفت بذلك المنظومة التربوية الجزائرية مادة علمية جديدة هي مادة "التربية التكنولوجية" وأصبح التعليم مثلاً وصفه (عبد القادر فوضيل، ١٩٩٣).

"وطنيا من ناحية وذا صبغة علمية وتكنولوجية من ناحية أخرى، كما يحرص الاتجاه العلمي على ترسیخ المبادئ العلمية والتفكير الموضوعي في سلوك المتعلمين من خلال الاهتمام بال التربية الشاملة التي تجمع بين التّشاطين الذهني واليدوي.

وقد وجد هذا الاتجاه مكانته في مناهج التعليم الأساسي التي تحرص على تأكيد الربط بين التربية التكنولوجية العلمية والتربية العملية". كما تم إدخال العمل اليدوي الذي يعتبر قيمة خلقية وحضارية ومسؤولية اجتماعية.

والحقيقة أنّ الجزائر حاولت بهذا الإجراء أن تحقق نوعا من العدالة المدرسية والاجتماعية، حيث أن النّظام السابق كان يقرّع إلى نوعين من التعليم - في مستوى التعليم المتوسط - تعلم تقني، مهني يستقبل التلاميذ أو الطلاب الذين لم ينجحوا في امتحان القبول في التعليم المتوسط، ويعطيهم تكوينا أوليا في بعض الحالات: الصناعية-الفلاحية، التسيير، ويمكن لهم بعد ذلك استكمال تأهيلهم في المراكز المتخصصة.

و النوع الثاني من التعليم: تعليم عام لا يتلقى فيه الطلاب أي نوع من الأعمال اليدوية حتى المكتبية منها . وقد تبيّن للمسؤولين أن هذا التوجه الأحادي إما تعليم تقني أو تعليم عام، لا يفيد الوطن، ولا يساهم في تكوين الشخصية المتكاملة.

لذا تقرر تعليم التعليم العام بعض الأعمال التقنية، وأن يدمج العمل اليدوي ضمن النشاط المدرسي، على المستوى الوطني . وقد مرت هذه التجربة بفترة انتقالية في منتصف السبعينيات، جرب فيها هذا التوجّه المزدوج، وحوّلت بمقتضى ذلك مدارس التعليم التقني المهني إلى مدارس متعددة التقنيات، وأدخلت تحويلات على مرافق بعض متوسطات التعليم العام لكي يتسنى لها استقبال هذا النوع من التعليم الأساسي الذي يقوم على مبدأ وحدة التربية وشموليتها، والذي يسعى إلى:

- ١- تزويد الناشئة بثقافة علمية وتقنية عامة تهيئهم لفهم العالم المادي المحيط بهم، والقوانين العلمية التي تحكمه، وإدراك العلاقة القائمة بين العلم وامتداداته التطبيقية.
- ٢- تدريب التلاميذ على فهم الأشياء والأدوات التقنية التي تعين عليهم معرفة بعض استعاناتها واكتساب بعض المهارات التي أصبحت جزءاً من ثقافة الإنسان المعاصر . ولتحقيق هذا البعد، حرص النظام على إدراج مجموعة أنشطة تربوية خلال الأطوار المختلفة، بهدف تأصيل الاتجاه الإيجابي نحو العمل، وتربية المتعلمين على إدراك الوظيفة الحياتية المرتبطة ببذل الجهد وتوظيف العلم . وتشدّرّح هذه الأنشطة حسب مستويات الأعمار من الأشغال اليدوية البسيطة، إلى العمل في الحدائق المدرسية، إلى دراسة الوسيط والتطبيقات العملية المرتبطة بهذا النشاط، والمحسّنة والعاكسة لحقائق المحيط، إلى التربية التكنولوجية التي تمارس في مخابر مهيئة لهذا الغرض، أين يتدرّب التلاميذ فيها على ممارسة العمل واستخدام الأدوات، وعلى القوانين التي تحكم سير الإنتاج المادي بواسطة المفاهيم الرياضية، وتحليل الطواهر الطبيعية واستعمال اللغة التقنية العالمية (الرسم التقني) .

أثر العولمة في مناهج العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا :

لا شك أن التطورات التي تحدث في العالم مختلف أشكالها، جعلت الأنوار تتجه نحو المجال التربوي، كونه الوحيد القادر على إفراز الطاقات المحدثة لها أو العاملة بها أو المفسرة لها قصد محاكاتها .

و من بين ما ورد في هذا السياق ما أشار إليه "د. عبد الله عبد الدائم" في قوله: "أن التحدي الحقيقى الذى ترفعه التربية فى القرن الواحد والعشرين هو الاستثمار الإيجابى للطاقة البشرية القادرة على استغلال الثروات الطبيعية والموارد المالية المتاحة فى الوطن العربى، قصد مواجهة الشورة العلمية والتكنولوجية التى أتت بمحملها على مختلف مناطق العالم" (د. عبد الله عبد الدائم، ١٩٨١)، لذلك سعت مختلف الدول العربية إلى تطوير نظامها التربوى لجعله أقوى وأنفع.

والجزائر كغيرها نجت نفس المنحى بالتعديلات التي عرفتها منظومتها التربوية مؤخرا، من تغيير جذري للمناهج التي تعد الأداة الأساسية لتطبيق أهداف التربية و حاجتها وهي الوحيدة القادرة على ترجمة الأهداف العامة للمجتمع سواء أكانت اهدافا سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية... في الميدان التربوي التعليمي، والعمل على تحقيق أهدافه في المعرفة وأكتساب الاتجاهات والقيم والمهارات العملية المفيدة. ذلك أن المناهج بفهمه الحديث: "يشمل كل العمليات التكوينية التي يساهم فيها التلميذ تحت مسؤولية المدرسة خلال فترة التعلم" أو بمعنى: "كل المؤشرات التي من شأنها إثراء تجربة المتعلم خلال فترة معينة" (مناهج السنة الرابعة متوسط).

فالمنهج التربوي إذن هو الوسيلة الفعالة لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع في الحاضر والمستقبل، وهي الوحيدة القادرة على تشكيل سلوكيات الأفراد وفق المقاييس العالمية، لكي يستفيد منها المجتمع على المدى القصير والطويل. كما دعمت إصلاحاتها بتعديل طرائق التدريس والاهتمام أكثر من ذي قبل بالعنصر البشري الذي يعتبر الوحيد قادر على مواجهة الحاضر بكل مسجداته وإعداده لخطي صعب المستقبل بكل أمان دون التخلّي عن مقومات الشخصية المسقلة ومبادئها.

ومتابعة للاتجاهات الحديثة في تطوير المناهج الدراسية يكتشف أنها تحولت من الإجابة عن السؤال:
ماذا نعلم للتلميذ؟ إلى الاهتمام بكيف نعلمه؟

وإذا حللنا هذا "الكيف" بتجهيزه يتضمن: كيفية إكساب المتعلم اتجاهات التفكير العلمي، واتجاهات التفكير الإبداعي في حل المشكلات، ذلك أن المعلومات في تغير مستمر وبكميات هائلة وهذا ما يجعل عملية تخزينها في عقول التلاميذ أمراً مستحيلاً ولا معنى له. و بالمقابل طفت على السطح ضرورة ملحة تمثل في إكساب التلاميذ مهارات التفكير والبحث والاطلاع وتحديد وحل المشكلات، التي هي أبقى أثراً وأكثر رسوحاً في أذهانهم. وهذه الأهداف إنما هي تجسيد للمواصفات العالمية التي خصت بها العولمة الإنسان العصري، والتي يتطلب تحقيقها في الدول المختلفة عن الركب بما فيها الجزائر، تحليلاً دقيقاً للوضع التربوي الراهن قصد تحديد مواضع الوهن والتخلف وتجاوز الهوة الكبيرة والمعاظمة بين الدول التي تملك زمام التقدم والدول الساعية إليه.

والجزائر بغيرها لمختلف المناهج الدراسية وفي مقدمتها، مناهج العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا أثبتت أن هذه الأخيرة لم تعد تساير كل التطورات الحاصلة في الساحة الدولية، وذلك للاعتبارات التالية (منهاج السنة الرابعة متوسط، 2005) :

I- أصبحت البرامج الحالية لا تواكب حاجات متعلم هذا اليوم، الذي تغيرت سلوكاً ته بفعل عوامل التطور المختلفة.

2- تغير سلوك المتعلم: حيث صار بإمكانه أن يتوجه نحو آفاق تعلم أخرى (التلفاز، الفضائيات، الإنترنيت، الكمبيوتر . . .) والتي يتوجب علينا أخذها بعين الاعتبار في سياق التعلمات.

3- تطور العلوم والتكنولوجيا واحتلالها مكانة مرموقة في الحياة اليومية للمواطن. ولاستيعاب كل هذه النقائص وتداركها نفتح وزارة التربية الوطنية مناهج "التربية التكنولوجية" التي رافقت المدرسة الأساسية لسنوات عدة، فأثر ذلك مناهج علمية جديدة، عرفت بـ"مناهج العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا". ومن المؤشرات الدالة على تأثير العولمة في مناهج "العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا" الحديثة مايلي:

- ١- تغيير اسم مادة "التربية التكنولوجية" إلى مادة "العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا"، وهذا التغيير لا يعتبر شكلياً فقط لأنّه مسّ لـ المناهج وأهدافها وحتى طريقة بنائها وتنظيمها، ذلك أنّ المناهج الحديثة استمدت ملامحها ومحواها من متطلبات العصر الحديث، لمواجهة تداعيات العولمة على المستوى التربوي.
- ٢- إدخال نموذج التدريس بالكفاءات بدل التدريس بالأهداف اقتداء بالمنظومات التربوية العالمية.
- ٣- سعي المناهج الحديثة إلى غرس اتجاهات جديدة في التلاميذ مثل: التفتح على ثقافات الغير، والبحث عما هو أفضل دائمًا، والبحث عن الحلول الناجعة والفعالة للمشاكل التي تعرّضه مع محاولة تفسيرها وتشخيصها بنهج علمي سليم. وهو توجه جديد يوافق متطلبات العولمة.
- ٤- تأكيد المناهج على الأسلوب العلمي في التفكير والعمل على تكوين الفكر العلمي لدى الفرد وجعله قادرًا على إصدار أحكام دقيقة مبنية على وقائع علمية مدرورة، ومتكونه من أدوات الإبداع والابتكار والتجديد.
- ٥- التأكيد على استعمال الحاسوب للتعامل والاتصال بالواقع العلمي الوطني منها والأجنبية، وجعلها كفاءة مبرمجة ضمن الكفاءات الواجب تحقيقها في مناهج العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا بمرحلة التعليم المتوسط.
- ٦- إدراج فصل خاص بدوروس الإعلام والاتصال في مختلف المستويات الدراسية، ضمن مناهج العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا بمرحلة التعليم المتوسط والثانوي، وهو الشيء الذي كان غائباً في المناهج السابقة.
- ٧- إدراج مواضيع ذات اهتمام عالمي تزامن ظهورها مع ظهور العولمة، كمواضيع البيئة والمخاطر التي تهددها بسبب التطور التكنولوجي، واعتمدت أسلوب العلوم المتكاملة في تنمية هذه المفاهيم.
- ٨- التأكيد على تكامل جانب المهارة وجانب التفكير مع الجوانب المعرفية والسلوكية لدى التلاميذ وتعتمد في ذلك على أسلوب جديد في التعلم هو أسلوب التعلم الذاتي الذي كان غائباً في المناهج السابقة.

والمتبع لهذه التغيرات يكتشف أنها تابي نداءات المنظمات العالمية التي وضعت شروطها ومعاييرها لصلاح المنظومات التربوية سواءً أكانت أوروبية أو عربية، ومن بينها مؤتمر "السياسات والتكنولوجيا الجديدة" المنعقد في موسكو سنة ١٩٩٦ والذى أكد على متابعة الأهداف التالية:

- ١- تحليل الاتجاهات والخبرات الوطنية والإقليمية والدولية في إدخال واستخدام المعلومات الجديدة وتكنولوجيات الاتصال في النظم التعليمية.
- ٢- مراجعة آخر التطورات في مجال المعلومات وتكنولوجيات الاتصال وفحص تطبيقاتها في التعليم.

وقد علق القائمون على التربية والتعليم في الجزائر أمامهم على هذه المناهج الحديثة في إعداد جيل يستطيع التألف مع التكنولوجيا ويطوعها، إيماناً منهم بأن قوة التكنولوجيا لا تكمن في امتلاكها بل في القدرة على التعامل معها وإدارتها والتوظيف الإيجابي لها. لذلك أرفقت مناهج العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا بأهداف عدة أهمها:

- ١- رعاية التعلم كمكتسب يقترن باستعمال وتوظيف المعرف المترتبة بحياة المتعلم ومحیطه ويستجيب لرغباته وفضوله.
- ٢- توفير فرص الاستكشاف مع استغلال مواهب وقدرات المتعلم، من أجل التعامل المرن مع مشاكله اليومية من خلال ما يتحققه من مكتسبات علمية في الفيزياء والكيمياء بالاعتماد على مبدأ البحث، التقصي، المعالجة، التفسير، مقابلة الآراء والتدريب على المسعى التجاريي
- ٣- إعطاء مكانة مرموقة للعمل اليدوي لإكساب المتعلم مهارات، وتوفير فرص التعامل مع تكنولوجيا محیطه.
- ٤- يتضمن المنهاج تدرج واستمرارية تعليم مختلف المفاهيم خلال كل مراحل التعليم (الابتدائي - المتوسط - الثانوي)، بحيث تترابط أجزاء مناهج مختلف السنوات عمودياً حول مواضيع محورية تعمق المتعلم في دراستها .
- ٥- تهدف كل مناهج التعليم المتوسط في مادة "العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا" إلى جعل الأولوية لنشاط التلميذ، كي ينمي معارفه بنفسه.

و السؤال الذي يقام باللحاج في هذا السياق :

- هل مناهج العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا بمحوياتها الجديدة، وأهدافها المسطرة قادرة على مواجهة تحديات العولمة ومسايرة متطلباتها ؟
- وهل هذه المناهج قادرة على تكوين الكوادر الفاعلة الكفاءة الفكرية والمهارية، كي تستطيع أن تقوم على الإنتاج وتحقيقية المواصفات العالمية المطلوبة ؟
أكيد أن الإيجابة عن هاذين السؤالين وغيرهما من الأسئلة لن تكون فورية، بل تظهر تائجها بعد تقويم الإصلاحات التي عرفتها المادة (العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا) في ظل العولمة والتي شرعت وزارة التربية الوطنية في تطبيقها منذ سنة 2001 . لكن ما يمكننا الإدلاء به في هذا المجال، هو أن مناهج العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا لا يمكنها مواجهة تحديات العولمة إلا ب توفير الشروط التالية:
 - ١- أن تكون المناهج ذات صبغة عالمية، لكن مسوحة من وسط التلميذ وواقعه العيش، كي لا يجد غرابة في تعامله معها .
 - ٢- أن يفهم المتعلم طبيعة الحضارة التي يحيا في كنفها والمواصفات العالمية التي جاءت بها .
 - ٣- الابتعاد عن التقىن في وضع أساليب استهلاك التكنولوجيا والسعى الحثيث لإرساء أسس إنتاجها .
 - ٤- أن تبني المناهج بالاعتماد على أراء المختصين في مختلف المجالات: التربية – الاقتصادية، التجارية، الثقافية، الفلاحية... كي تكون غنية من حيث المحتوى ومتوازنة في تناولها لمختلف المواضيع المرتبطة بكافة المجالات .
 - ٥- تكثيف الجهود مع مختلف الدول العربية لتوظيف قدرات المفكرين والمبدعين العرب في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية التي تعد عصب التجارة الدولية، وبلورتها في مناهج علمية، تعيد الثقة بالنفس للمتعلم العربي ومتنه عوامل النزد عن هويته وثقافته .
 - ٦- إعادة الاعتبار للغة الضاد وإثرائها بالمصطلحات العلمية التي تدخل في هندسة الخطاب التقني والتكنولوجي المعاصر .

- ٧- إعداد معاجم علمية مراقبة لمناهج العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا باللغة العربية ومتعددة اللغات كي بطل الحجة الواهية لأعداء اللغة العربية الذين يحملونها أوزار التخلف العلمي والتكنولوجي الذي تعاني منه المجتمعات العربية.
- ٨- تحصيص فضاء واسع في مناهج العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا لاكتشاف خبايا العلوم الحديثة والتعامل بكفاءة مع مختلف وسائل الإعلام الآلي.
- ٩- يجب أن تتضمن المناهج المعرفة الحديثة الأخالية من الأخطاء.
- ١٠- تطوير الاختبارات الملائمة والالزامية لقياس جوانب النمو المختلفة: المعرفية، والفعالية، والنفس حركية.
- ١١- وأخر نقطة نرى أنه من الضروري الوقوف عندها، التأكيد على العناية الخاصة بتكوين المعلم الذي يعد عامل النجاح أو الفشل لكل منهاج دراسي، وصدق الإمام الغزالي إذ قال: "أن المعلم متصرف في قلوب البشر ونفوسهم" (شير عبد الرحيم الكلوب، 1993).
- فإن نحن أحسنا تكوينه أحسن أدائه، وإن فالعكس سيكون أمراً ممضاً، لذلك نرى أن تعد برامج تكوين للمعلمين بالموازاة مع مناهج العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا وأن تتصف بالمرونة والتجديد، وأن تغطي انشغالات المعلم واهتماماته وتطلعاته بشكل واعي ب مختلف التغيرات التي يشهدها العالم لمساعدته على تهيئة ظروف أفضل للتوافق والتأقلم معها.

خاتمة :

ونحن نعتقد في النهاية أن ظهور العولمة لم يكن صدفة عارضة إنما هو حقيقة قائمة تدعى إلى تعميم النموذج العالمي (الأمريكي) في مختلف مجالات الحياة (الثقافي، والسياسي، والاقتصادي وحتى العسكري...)، وأنها انتشرت في نطاق واسع بين الآمال والمخاوف التي نقرؤها أو نسمع عنها باستمرار في مختلف وسائل الإعلام. فهناك من ينظرون إلى العولمة أنها مدعوة للقلق مثل (cordollier 1995) الذي يرى "أن حقبة العولمة تشجع على اخلال منطق الحسابات القومية، ونزوع النخب الاقتصادية خاصة الضعيفة منها إلى سياسات النهب والإثراء غير المشروع" (cordollier 1997).

وهناك من يرون فيها الأمل في غد أفضل مثل (Martin Wolf، 1997) اللذان يؤكdan أن العولمة تفتح آفاقاً لتوسيع المبادلات الدولية، وتسمح بحل المعضلتين الاقتصادية والاجتماعية من خلال التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم. والعولمة بتاثيرها في كل هذه الحالات الحساسة إنما تسعى لبلوغ عمق نظم التعليم الوطنية، وإثارتها قصد إحداث التغييرات العالمية المطلوبة في مجال التربية والتعليم، والتتمكن من تعزيز العلاقة الإيجابية بين التنمية والتعليم وذلك بتوظيف موارد المعلومانية والآياتها من أجل تطوير كل من المتغيرين. وهذا ما تشير إليه الفقرة الثانية من توصيات الدورة الخامسة والأربعين للمؤتمر الدولي الذي نظمته اليونسكو في جنيف في أكتوبر(١٩٩٦) إلى أن "ظاهرة العولمة التي تمس الاقتصاد، والثقافة، والمعلومات، وعالمية العلاقات، وتزايد حركة الأفراد، والتطور الهائل لوسائل الاتصالات وتدخل معلوماتية في حياة اليومية وحالات العمل، كلها ظواهر تمثل تحدياً وفرصة أمام النظم التربوية" (اليونسكو، ١٩٩٦).

لذلك كثر الحديث والنقاش في السنوات الأخيرة عن كيفية تغيير التعليم ، وتبينت الاقتراحات حول زيادة الوعي بالثقافات الأخرى، أو التركيز على المعرفة والمهارات التي تجعل الدولة قادرة على مواجهة تحديات العولمة. وفي كلتا الحالتين ينصب الاهتمام حول الثروة البشرية القادرة على خوض المنافسة العالمية بخبرات وقدرات متميزة تضاهي تلك التي يتمتع بها أبناء الدول المتقدمة.

والمجائز بتطويرها لمناهج العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا إنما تلي دعوة العولمة للتغيير، وتساهم في تكوين قدرات المتعلم وتنميته من أكتساب خبراء التكنولوجيا الحديثة، وكل مفاتيح التعامل معها، كي تجعل من فضاء المعرفة أمامه فسيحاً ولا يقتصر على المقرر الدراسي أو ما يقدمه الأستاذ.

وهي بهذه الخطوة العملاقة تسير على خطى الحامبي والسياسي الهندي "غاندي" الذي قال: "يجب أن أفتح نوافذ بيتي لكي تهب عليها رياح كل الثقافات بشرط لا تتبعني من جذوري" (د. عصام نور، ٢٠٠٠). ونقر بذلك بأن الحل

ليس في صدّ الأبواب في وجه العولمة ولا أن نقى لها السّلم، وإنما نشرح صدورنا لما جاءت به كي نستطيع أن تبين خيرها من شرها، فنستغلّ الأول فيما يتحقق الرفاه لنا ولأمتنا ويحفظ خصوصيتها ومبادئها، ونواجه الثاني بكل حكمة وتعقل كي لا تعصف بنا رياحه العاتية وتفرض علينا إرادتها بقوة أخطبوطها التكنولوجي الذي حاقد بالعالم أجمع.

قائمة المراجع المعتمدة باللغة العربية:

الكتب:

- ١- أمين جلال، العولمة والتنمية العربية، من حملة نابليون إلى جولة الأرغواي، (١٧٩٨-١٩٩٨) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٩.
- ٢- بشير عبد الرحيم الكلوب، التكنولوجيا في عملية التعلم والتعليم، دار الشروق، الأردن، ١٩٩٣.
- ٣- بشارة حسين عمار، العولمة وتحديات العصر، وانعكاساتها على المجتمع المصري، دار الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة ١، ٢٠٠٠.
- ٤- حامد عمار، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، ٢٠٠٠.
- ٥- عبد القادر فوضيل، تجارب وأتجاهات الدول العربية في إدخال العمل اليدوي وال التربية التكنولوجية في مرحلة التعليم الأساسي، م. ع. للتربية والثقافة، تونس، ١٩٩٣.
- ٦- عبد الله عبد الدائم، نحو فلسفة تربية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١.
- ٧- عصام نور، العولمة وأثرها في العالم الإسلامي، مؤسسة شهاب الجامعية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.
- ٨- ياسين السيد، في مفهوم العولمة، ورقة بحث في أسامة الخولي(تحرير)، العرب والعولمة، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

٩- كمال الدين عبد الغني المرسي، الخروج من فخ العولمة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة، ٢٠٠٥.

١٠- محمد حسين أبو العلا، ديكاثورية العولمة، قراءة تحليلية في فكر المقف، بدون سنة.

المجالات:

١- جلال الشافعي، العولمة الاقتصادية والأثر على الضرائب في مصر، مجلة الأهرام الاقتصادي، عدد خاص، ٢٠٠٢.

٢- حسين بشير محمود، الخير التربوي بوزارة التربية والتعليم، مقال بعنوان: نظرة حول التربية التكنولوجية في التعليم العام، رسالة التربية، دائرة البحوث التربوية بالالمديرية العامة للتنمية التربوية، وزارة التربية والتعليم، مسقط، سلطنة عمان، سبتمبر ١٩٩٣.

٣- مناهج العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا، السنة الرابعة متوسط، وزارة التربية الوطنية، ٢٠٠٥.

٤- مناهج العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا، السنة الثالثة متوسط، وزارة التربية الوطنية، ٢٠٠٤.

٥- منظمة اليونسكو، التعلم ذلك الكنز المكبوت، مركز مطبوعات القاهرة، ١٩٩٦.

٦- نعوم تشومسكي، الديمقراطية والأسواق في النظام العالمي الجديد، ترجمة إيمان شمّص، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٧١، أبريل ١٩٩٣.

قائمة المراجع الأجنبية:

1. Bernard Cassen : Adieu au rêve libertaire d'Internet ? le monde diplomatique, aout, 1997.
2. Jean-Pierre Warnier : la mondialisation de la culture, édition, la découverte et Syros, Paris1999.
3. Neil Flegstein : Rhétoriques et réalités de la mondialisation, acte de la recherche en sciences sociales n°19, 1997.
4. Serge Cordollier Mondialisation, au-delà des mythes, la découverte, 1997.